



PROVISIONAL

A/PV.2256

4 October 1974

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والعشرون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الألفين والمئتين والسادسة والخمسين

المنعقدة بالمقر بنيويورك

يوم الجمعة الموافق ٤ من تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٤ الساعة ٣٠ / ١٠

(الجزائر)

السيد بوتفليقة

الرئيس

— مواصلة المناقشة العامة (٩)

الكلمات أُلقيت من :

(تونس — س)

السيد الشطوي

(اكادور — وادور)

السيد بنيتيس

(جمهورية أفريقيا الوسطى)

السيد بوتولوه

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة أصلاً باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وستوزع النصوص النهائية في أقرب وقت ممكن .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية ، كما ينبغي إرسالها بأربع نسخ خلال ثلاثة أيام عمل إلى " رئيس قسم الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات : Chief of the official Records Editing Section, Department of Conference Services, Room LX-2332 مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

وحيث أن هذا المحضر وزع في ٦ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٤ فان التاريخ النهائي لقبول التصحيحات سيكون ٩ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٤ .

فيرجى من الوفود أن تتقيد بهذه المهلة تقيداً تاماً تيسيراً لانجاز العمل .

السيد الشطى (تونس) : انه ليسعد الوفد التونسى أن يضم كلمته للكلمة الوفود التى سبقته على هذه المنصة ، فيقدم اليكم تهانيه لمناسبة انتخابكم لرئاسة هذا المجلس الموقر ، خلفا للسيد بينتس الذى ترك بتاريخ المنظمة أثرا محمودا لا ينسى .

و ان تونس ليحق لها أن تفتبط بهذه الثقة التى منحتم اياها ، والتى أراد المنتظم الدولى أن يعبر بها خلال شخصكم الكريم عن اكباره للدولة الجزائرية ولرئيسها وللشعب الجزائرى الشقيق ، وللمغرب العربى الكبير ، وتقديره من وراء ذلك للقارة الافريقية جميعا .

وانه ليسعدنى ياسيادة الرئيس أن نرى على رئاسة مجلسنا هذا رجل سياسة ودولة من طرازكم لاسيما وان جدول أعمال الدورة يدل على انها ستكون من أهم الدورات التى عرفها هذا المجلس ، ان حُمل مسائل شائكة قد تكون من أخطر المشاكل التى عالجها المجلس قبل اليوم ، ناهيك وانها تتحكم الى حد كبير فى مصير الأمن والسلام بين البشر . ولا غرو فى أن تعرب هذه المشاكل وأكبر منها على نظر المنتظم الدولى وعلى الجمعية العامة خاصة ، ان هى فى نظرنا المرجع الأساسى الذى يجب أن نعود اليه فى حل المشاكل مهما عظمت خطورتها وامتدت أوساعها . فمنظمة الأمم المتحدة هى الضمير العالى ، بل يجب ان تميز الضمير الحسى الصادق على الاطلاق ، وأن تصبح محط الأمل بالنسبة للدول والشعوب فى سرائها وضرائها ، والمسئولة عن علاج المعضلات فى الحياة جميعا ، سواء كانت المعضلات تتعلق بالحرب والأزمات أو بالسلم والنمو .

ولسنا نقصد من وراء هذا أن المنظمة الدولية مدعوة الى زلزلة النظام الذى استقر فى الميدان الدولى منذ الحرب العالمية الأخيرة وقلبه رأسا على عقب . فنحن أغير على المنظمة وأعقل من أن نتمنى درجتها فى مثل هذه المسالك ، ولكننا نعتقد أن أوضاع الساعة تغيّرت تغيرا محسوسا عما كانت عليه اثر بعث منظمة الأمم المتحدة مما يستدربنا على ضرورة البحث عن تطوير الأساليب التى رأبت عليها المنظمة ، حتى تبقى سائرة للتطور متجيبية لمقتضيات —هـ— ، وأن الواقعية والمسئولية تفرضان علينا أن ننظر الى الأشياء نظرة التعقل والرصانة ، وأن نتوخى النجاح فى اختيار طرائق أعمالنا .

فالدول الكبرى لها مكانتها لا محالة ومسئوليتها الخاصة فى اقرار الأمن والسلام فى العالم ،

وظني ان هذا الوضع لن يتغير قبل أمد بعيد . ولكن التطور الذي تحدثنا عنه ، وغيرتنا — على المنتظم الدولي من أن تتجاوز الأحداث ، كل ذلك يجعل من اللازم السعى للتوفيق بين مقتنيات الواقع القائم ، ومتطلبات التطور السائر .

لذلك نرى ضرورة انضمام الأمم المتحدة الى جانب الدول الكبرى بكافة المسائل ذات الأثر في سير البشر . واني أريد أن أشيد بالجهود الموفقة التي يبذلها الأمين العام للأمم المتحدة السيد كورت فالدهايم لتعزيز فرص الأمن في العالم ، واحلال المنظمة محلها اللائق ، وإيلائها بالمسؤولية الكبرى التي خلقت أساسا لها .

واسمحوا لى ياسيادة الرئيس أن أعبر لكم عما أشعر به من سعادة التوجه الى هذا المجلس الكريم باللغة العربية بعد أن نظم لهذه اللغة جهازها الشرعى داخل المنتظم ، وأن أرى هذا الحدث أثرا من آثار الاستجابة الى احدى متطلبات التطور التى أشرنا اليها سابقا .

سيادة الرئيس ، نرانا اليوم مطالبين بالنظر فى نقاط عديدة سجلت فى جدول الأعمال ، ولكل من هذه النقاط أهميته وخطورته ، الا أن الأخطر من كل ذلك أن هذه النقاط ليست جديدة ولا تعرض لأول مرة علينا ، ولكنها تعرض علينا اليوم فى سيفة أحَد من ذى قبل ، وبالنسبة لبعضها فى ظرف متأكد كل التأكد .

ومن ذلك أن العام الذى انقضى ، خيمت عليه آثار حرب أكتوبر ١٩٧٣ وبالرغم مما أدخله فصل القوات من تقدم ، فان المشكلة لا تزال قائمة برمتها ، وكانت الآمال تخامرنا أن تؤدى ندوة جنيف الى انسحاب الجيوش الاسرائيلية عن الأرض التى احتلتها سنة ١٩٦٧ انسحابا يفتح السبيل أمام درس المشاكل والمشكلة الجوهرية ، وهو القضية الفلسطينية ، ولكن هذه الآمال أخذت فى التبخر ، فالجانب الاسرائيلى أثار من السعويات ما حال دون نجاح الساعى المبذولة نحو السلم ، وكأن حكام تل أبيب لم يستخلصوا أى موعظة من حرب أكتوبر ، وبالرغم من تغيير الحكومة فانهم لا يزالون متمسكين بالعقيدة القائلة بأن السلم يبنى على احتلال أرض الغير . وبعبارة أخرى لا يزالون مؤمنين بأولوية القوة على الحق .

وهاهى البلاد العربية التى رضيت بأن توقع على اتفاقية فصل القوات ، تشاهد من جديد اسرائيل تستغل رغبة العرب فى المحافظة على السلم ، فتجند وضعا أصبح متماشيا مع مصالح اسرائيل ، معززا لمفانمها الترابية ، وان من واجب الدول الكبرى التى رضيت بأن تكون لها مسؤولية خاصة فى حفظ الأمن العالمى ، من واجبها أن تقنع اسرائيل حتى ترعوى وتتجه نحو التفاوض الجدى ، ان لو قدر لندوة جنيف أو لغيرها من الجهود أن لا تتوصل فى آجال معقولة الى حمل الاسرائيليين على تطبيق مقررات مجلس الأمن تطبيقا نزيها وسريعا ، لو قدر ذلك فقد تحدد الأزمة بشكل خطير ، وربما آلت الى اندلاع الحرب من جديد ، بما تظهره من عواقب وخيمة لا على المنطقة فحسب ، بل على العالم بأسره ..

وان واجب جمعيتنا هذه الفات نظر مجلس الأمن الى المخاطر التى يكنها استقرار الوضع على ما هو عليه ، ان ذلك الاستمرار معناه الاعتراف بشرعية احتلال أرض الغير ، والاعتداء على

الحق الواضح ، وهو أمر أخرق لا يمكن احتماله .
على أن الانسحاب من الاراضى المحتلة سنة ١٩٦٧ لئن كان أمرا ضروريا فانه أبعد من أن يكون حلا كافيا ، إذ أن الانسحاب لا يحل القضية الجوهرية التى بات العالم كله - وحتى اسرائيل - مقتنعا بوجودها ، ألا وهى قضية الشعب الفلسطينى وقضية مصيره . وليس من علاقة بين هذه القضية وموضوع اسكان اللاجئين وتقديم صدقات دولية اليهم . انما الأمر يتعلق بحق شعب كامل فى وطنه وكرامته ، فى شخصيته ، فى ذاتيته ، وفى تحديده لمصيره بنفسه .
هذه هى الحقيقة الأساسية ، ويستحيل على أى كائن أن يفهم أزمة الشرق الأوسط ، مالم يدرك حقيقة المأساة الفلسطينية ، فى كافة أوضاعها . ويحق لنا اليوم أن نبتهج ونحن نرى القضية الفلسطينية تدرج فى جدول أعمال الجمعية كموضوع مستقل بذاته ، وهو أمر مانفك يدعو اليه الرئيس الحبيب بورقيبة منذ أكثر من عشر سنوات . ولقد آن للعالم أن يقتنع بعزم الشعب الفلسطينى واصراره على فرض حقه فى الحياة داخل وطنه واستعادته لسلامته وأمنه .
وقد آن لكل متبسر أن يدرك ، أنه لولا القضية الفلسطينية لما كانت هناك مشكلة تدعى بمشكلة الشرق الأوسط ، ولما بقى شبح الحرب يهدد العالم كله بالانطلاق من هذه المنطقة بين آونة وأخرى .

ان كفاح الشعب الفلسطينى أمر طبيعى ، ان هو دفاع شعب متمسك بالحياة ، رافض للزوال منها ، وهو فى الواقع شرف للانسان مهما كان وحيثما كان ، شرف للانسان الذى تحاملت عليه النوائب ومروى الدهر ، ولكنه بقى واقفا مؤمنا بحقه ولم ييأس من العدل ومن اخلاقية البشر ، وانه لجدير بأن يسمع صوته فى أرجاء هذه القاعة أمام ممثلى الرأى العام الدولى .
نعم ، لقد آن لمنظمة الأمم المتحدة بعد أن تحملت مسؤولية عظمى ازاء فلسطين التى قررت تقسيمها سنة ١٩٤٧ أن تعالج هذه المشكلة على ضوء التطورات الجديدة التى حملت فى المنطقة .

ولكننا نعلم كيف تطورت الأمور ، لقد تضمن قرار التقسيم لسنة ١٩٤٧ مظلومة لعلها من أكبر المظالم التى عرفها التاريخ ، ومع ذلك ، ونظرا لالشرعية التى كست بها المنظمة الدولية هذا القرار ، فقد سعى الرئيس الحبيب بورقيبة الى حمل الدول العربية وحمل الفلسطينيين على قبول هذا القرار ، ونادى فى سنة ١٩٦٥ بتطبيقها . وها هو اقتراحه الذى لم يقبل فى ذلك الوقت

يشكل اليوم فى نظر الكثير الحل الوحيد لهذه المعضلة ، لأنه يتضمن بقاء اسرائيل فى حدود مشروعة ، وهو الأمر الذى تنادى به الدول الكبرى ، كما يعطى للدولة الفلسطينية كيانها على قاعدة معترف بها من طرف المنظمة الدولية .

بينما بات وجود اسرائيل أمرا واقعا ، فان هذه الأخيرة مازالت تصر على رفض الانسحاب من الأراضى التى احتلتها بعد سنة ١٩٤٧ ، ومابقى لديها من الأراضى التى احتلتها سنة ١٩٦٧ ، بل أكثر من هذا فان اسرائيل تنكر انكارا قطعيا حتى وجود الشعب الفلسطينى ، وتعارض انشاء الدولة الفلسطينية التى نصت عليها الوثيقة التى أحدثت دولة اسرائيل بمقتضاها . لقد نجحت اسرائيل طيلة عشرين سنة فى اقناع العالم برجاجة موقفها المتطرف . أما اليوم وبعد حرب أكتوبر سنة ١٩٧٣ ، اليوم وقد انبعثت المقاومة الفلسطينية متجسمة فى منظمة التحرير الفلسطينية التى يمثل قادتها المنتخبون الشعب الفلسطينى بأكمله تمثيلا حقيقيا لا مجال للنزاع فيه . فقد أصبح غير معقول التماهى على القول بأن اسرائيل يمكنها مواصلة هيمنتها على الشرق العربى . لقد تهدمت خرافة اسرائيل التى لا تغلب ، ومن واجب هذه البلاد وواجب الذين يؤيدونها أن يقبلوا الواقع الجديد .

وأول حقيقة يجب عليهم أن يعترفوا بها هى عزم البلاد العربية مهما كانت خلافاتها فى غير هذا الموضوع على الوصول الى حل عادل دائم يقوم على حق الشعوب فى تقرير مصائرهم وعلى الاعتراف بذلك الحق خاصة للشعب الفلسطينى .

وقد أدل العرب على انهم قادرون فى سبيل ذلك على استخدام كافة الوسائل التى لديهم . هناك قضية أخرى ليست وليدة اليوم ولكنها لم تمنح الى الآن حلا حاسما ، فانها هى تندلع من جديد وتثير أزمة تودى بالتوازن بين القوى فى منطقة استراتيجية هامة من البحر الأبيض المتوسط ، قضية قبرص احدى القضايا التى شغلت المنظمة منذ نشأتها ، ولقد ساهمت القوات الأممية مساهمة فعالة للحيلولة دون تطاحن المتساكنين فى الجزيرة ، الا أن الهدوء الذى قرره القوات الأممية لم يستغل لحل المشكل الأساسى حلا نهائيا وضمان التعايش بين الفئتين ، وقد ظن البعض أنه من الممكن الوقوف عند الأمر الواقع رغم ما فى ذلك من مناقضة لقرارات زيورخ الثلاثية ومن مس صرخ لحقوق الأقلية .

ولا عجب فى أن شعرت هذه الأقلية بأن حقوقها أصبحت مهددة بالخطر عندما رأت أن التوازن الهزيل الذى كان سائدا قد قضى عليه الانقلاب الرامى الى الاطاحة باستقلال البلد . ونتج عن ذلك أن حصل مالا مفاص من حصوله ، وكادت الحرب تندلع بين دولتين متجاورتين على ضفاف البحر الأبيض المتوسط ، كان من الأجرى أن تعيشا فى وفاق وحسن جوار . ومن حسن الحظ أن وقع تحاشى مالا تحمد عقباه ، وينبغى الآن أن تحل مشكلة قبرص حلا نهائيا يسمح بتعايش الفئتين مع احترام شخصية كل منهما ضمن دولة واحدة ، ويضمن لكل من الفئتين حقوقه الدستورية بصفة لا يمكن معها لأى من الطرفين أن ينازع حقوق الآخر ، ذلك مع المحافظة على استقلال الجزيرة التام ، وضمانه دوليا .

سيادة الرئيس ، لئن كان الوضع فى الشرق الأوسط وفى قبرص يثير فى أنفسنا كثيرا من القلق فان الذى حصل بالمنطقة الجنوبية فى القارة الافريقية يبعث على التفاؤل ويبشر بالخير بالرغم من أن هذه المنطقة لا تزال تئن تحت كابوس الاستعمار والميز العنصرى . وفيما مضى لم يخالجنا شك فى أن كفاح شعوب هذه المناطق سيؤول يوما الى دك القواعد الاستعمارية بفضل استبسالها وتضامن الشعوب الافريقية ومساندة البلاد المناوئة للاستعمار . الا اننا والحق يقال لم نكن نتوقع أن تتحرر البلاد التى كان الاستعمار البرتغالى يربض بها فى ظلروف طيبة مثل الذى حصل . وها هو الشعب البرتغالى السديق يستعيد اليوم مكانته فى قلوبنا بعد أن تغيرت نظرة حكامه الى القارة الافريقية . وكانت الحكومة التونسية ضمن الحكومات الأولى التى أشادت بجهود الحكومة البرتغالية وبأدركت باستئناف علاقاتها الطبيعية معها ، اذ لم يكن هنالك ما يبرر قطيعتنا مع البرتغال سوى السياسة الاستعمارية التى دأب عليها النظام البائد ، والحال أن التاريخ يشهد بوليد العلائق وقديمها بين البرتغال والمغرب العربى . وهذا ما يفسر ارتياحنا للمصالحة بين أمدقائنا البرتغاليين واخواننا فى غينيا بيساو وفلى موزمبيق .

وانى أحبب اليوم بكل تأثر حضور وفد غينيا بيساو بيننا وتسلمه مسؤوليته الدولية على قدم المساواة مع كافة دول العالم منحنيا أمام الشهداء من الأفارقة والبرتغاليين الذين ذهبوا ضحية تعامى النظام السابق البرتغالى وتنكره لنداء العقل والضمير . كما أحبب من هم الفؤاد انضموا بنجلاديش وجرنادا الى منظمنا راجيا لهما كل تقدم وازدهار .

وأطنا أن لا يطول الوقت لترى أنجولا تلتحق بركب الدول الافريقية المستقلة متغلبة بذلك على المشاكل العابرة التي تواجهها اليوم ، تلكم المشاكل التي لا يجوز بحال أن تعرقل سبيل الحرية فى وجه الشعب الأنغولى وهو أول شعب فى المنطقة ضحى وتقدم للسير فى هذا السبيل . تلكم ياسيادة الرئيس ضربات حاسمة منى بها الحكم الاستعمارى العنصرى فى افريقيا الجنوبية . وبقيننا أن تضافر الكفاح بين شعوب زمبابواى وناميبيا وأفريقيا الجنوبية سيؤدى عن قريب الى انتصار الحرية والعدل على الجبروت والاستعمار . بيد أن افريقيا لا تزال من سوء الحظ تشهد داخلها جيوبا استعمارية متشبثة . ففى منطقتنا نحن نرى أن المناطق التي يعبر عنها بالصحراء الاسبانية لم تخلص بعد من الحكم الاستعمارى . والرأى عندنا أن الساعة قد أوفت لحل هذه المشكلة التي تكدر العلاقات بين المغرب وموريتانيا واسبانيا .

وانني أسجل بكامل الارتياح وبفائق السرور الاتفاق الذى حصل فى هذه الدولة والذي أعلن عنه من هذه المنصة بين المغرب وموريتانيا حول عرض القضية على محكمة العدل الدولية . ولست أريد أن أتكهن بما قد تقرره محكمة القضاء الدولية فى هذا الصدد ولكن أود أن أذكر ثلاثة مبادئ تشكل فى نظرنا دعائم أساسية تسهل حل المشكلة :

أولا : ضرورة الاقلاع نهائيا عن الفكرة الاستعمارية ومبارحة الاستعمار هذه المناطق عمليا وبسرعة ، ان مهما كان تطور الأمور فانه لا يقبل أن يحتفظ النظام الحاكم اليوم بأى سلطة سافرة أو ضمنية على هذه المناطق بعد تحريرها .

ثانيا : حل القضية بالتفاوض بين اسبانيا والمغرب وموريتانيا حتى نحافظ على جو الصداقة والتعاون المرغوب بقاءه فى المنطقة .

ثالثا : فى صرة استحالة ذلك فاني أوجه نداء حارا الى حكومة مدريد حتى تنضم الى الاتفاق الحاصل بين المغرب وموريتانيا وتقضى الى عرض القضية على محكمة العدل الدولية . واني آمل أن تقبل الحكومة الاسبانية هذا الاقتراح حتى تتحاشى جمعيتنا المناقشات والتسويات .

على أنى أرى أنه من الضرورى ان لم تستجب الحكومة الاسبانية لذلك أن تتفهم الجمعية العامة خطورة الموضوع وأن تسابق على المقترح المغربى الموريتانى حتى تقدم المحكمة الدولية رأيها فى هذا الموضوع وتتمكن الأمم المتحدة من قول كلمتها فيه على ضوء هذه الاستشارة .

سيادة الرئيس ، هناك مسائل عدة أخرى لا تقل أهمية وخطورة عما ذكرنا وسيواجهها مجلسنا الموقر خلال الدورة . يزعم البعض أن العالم يتجه اليوم نحو الانفراج ، ولكننا نرى الأزمات والخلافات لا تزال متأججة في كثير من الجهات وفي عديد من الميادين . ان هذا الانفراج لم يحل دون تدهور الأوضاع في قبرص وفي الشرق الأوسط ، وقد أشرفنا في كلا المكانين على الكارثة وربما يبدو من المتناقض أن تقع دول صغيرة في مثل هذه الخلافات الحادة بينما العالم يتجه نحو الانفراج . والحقيقة أن هذا الانفراج محدود جدا . نعم ينبغي أن تعترف أن النجاحات التي تحققت في ظل الانفراج مثل فصل القوات في الشرق الأوسط ، مثل الحيلولة دون الاحتدام بين القوات التركية والقوات اليونانية في قبرص ، مثل استرسال الندوة الأوروبية للسلام والتعاون ، وليس من المبالغ أن أقول ان الانفراج كان له أثر ملموس في تطور موقف البرتغال ازاء مستعمراته السابقة . على أن انخفاض الحدة بين الدولتين الكبيرتين ظل مع ذلك محدود الأثر ولم يكن له مفعول كبير في التخفيف من وطأة المشاكل التي تواجه المجموعة الدولية . فنحن نرغب في تحقيق انفراج يشمل كافة البشر ، ونرغب أن يتحقق ذلك الانفراج في ظل منظمة الأمم المتحدة وأن يسهم فيه أعضاء الأمم المتحدة . كما نرغب أيضا أن يشع هذا الانفراج على كافة المشاكل التي تعاني منها البشرية حتى ولو لم تكن هذه المشاكل تهدد مباشرة الأمن والسلام الدوليين كما تتصورهما الدول الكبرى ، سواء كانت مشاكل خاصة بنزع السلاح أو بتحرير المستعمرات أو بالقضاء على التخلف . ولو كتب لنا أن نتعدى الانفراج من مفهومه السلبي وهو التعايش السلمي الى مفهوم ايجابي يقتضى التعاون الفعال بين الدول في كنف الاستقلال والمساواة والتكافل الاقتصادي المتوازن العادل . لو كتب لنا ذلك لوجدنا من طرف الشعوب كل تأييد وارتياح ولخطونا بالبشرية خطوات حاسمة نحو السعادة والازدهار .

اننا نعيش منذ حرب أكتوبر ١٩٧٣ عهدا بين أن مصالح الجميع في الميزان الاقتصادي متضامنة مرتبطة بعضها ببعض لا فرق في ذلك بين الكبير والصغير، والفقير والغنى . وهكذا اتضح أن الأزمات قد تغير جوهرها ، كما أن المتخالفين قد تغيرت نوعيتهم . ومهما يكن من أمر فان الأمم النامية مقرة العزم على رفض الأوضاع التي سادت فيما قبل تلكم الأوضاع الموروثة على عهود الاستعمار وهيمنة فئة قليلة من البشر على سائر الانسانية .

ان بعث نظام اقتصادى دولى جديد أصبح ضرورة حتمية ماسة ، واننا لنأمل أن تسفر أشغال هذه الدورة عن قرارات ناجحة تسمح بوضع البرنامج التطبيقي لتحقيق التمرير المتعلق ببعث نظام دولى ولضمان التعاون بين الدول الممنعة والدول النامية على مقاومة التمييز المالى الذى يهدد الجميع والذى لم يكن — كما يريد البعض اقناعنا به — نتيجة ارتفاع أسعار النفط والمواد الأولية فقط، وانما نتيجة لسياسة التوسع الاقتصادى التى تقوم بها الدول الممنعة ونتيجة أسباب أخرى يطول شرحها هنا .

وفى انتظار ذلك نرى أنه من الممكن بل من الواجب القيام بمبادرات على السعيد الجهوى ، ونعتقد أن الحوار الأوروبى العربى يدخل فى هذا النطاق ويبشر بكل خير ، والرأى عندنا أن التكافل الجغرافى والاقتصادى والتقنى بين أوروبا والعالم العربى ينبغى أن لا يقف عند مجرد الاتجار فى مواد الوقود ، بل أن يتجاوز ذلك الى مرام أنبل وأعظم . وان كلا من الجانبين ليشعر الآن بتداخل المصالح بينها وبضرورة التعاون على تذليل الصعاب فى كل الميادين الاقتصادية كانت أو سياسية .

ولا يفوتنى أن أشير هنا الى نتائج الندوات التى نظمتها الأمم المتحدة لدراسة مشكلة أسعار المواد الأولية فى نيويورك وفى كل من كاراكاس لدراسة قانون البحار وبوخارست لدراسة مشاكل السكان . فقد ساهمت هذه الندوات مساهمة لا تنكر فى تمحيص معضلات من أهم ما يواجهه عالمنا اليوم ، ولكن هنا أينما تبلورت الفوارق التى تفصل بين أعضاء المجموعة الدولية وتوزعهم بين الدول المتقدمة والدول السائرة نحو النمو . وهنا أيضا كان من الضرورى أن تسيطر روح التعاون حتى تتمكن من الوصول الى حلول تتسم بالواقعية والنجاعة والعدالة ، وان أطمنا كبير فى أن تسفر هذه الدورة عن نتائج أكثر ايجابية .

هذا جدول أعمالنا وان فيه نقاطا عديدة خطيرة ينبغى على الجمعية العامة أن تنكب عليها ، ونعم المكان مكاننا لدراسة هذه النقاط التى تتصف بالشمول ، فسواء أن تحدثنا عن أزمت البحر الأبيض المتوسط أو عن تحرير افريقيا وسواء أثرتنا موضوع السلم أو الوقود أو قانون البحار واهتمنا بنزع السلاح ، أو النمو وتزايد عدد السكان ، أو تحدثنا خاصة عن موضوع الانفراج ، وجدنا كافة بلاد العالم معنية بهذه المسائل ، ومن حق منظمتنا أن تناقش هذه المسائل ولو تقول عليها المتقولون . ان العالم تتضاءل مسافته وتتشابك مشاكله ، فلا سبيل اليوم الى

سلم دولى الا اذا تضافرت جهود كافة الدول على ذلك ، ولا سبيل الى التغلب على المعضلات الجبارة التى تواجه البشرية وتهدد السلام الا بالتفاوض والتساند .

للسيد بنيتس (اكوادور) (الكلمة بالاسبانية) : سيدى الرئيس ان الشرف الذى حظت به اكوادور حينما عينت رئيسا للدورة الثامنة والعشرين لهذه الجمعية كانت نتيجته هو منى لمدة سنة تقريبا من أن أمارس تمثيل بلادى وفى خلال هذا الوقت لم أستطع أيضا - أن أخدم بلادى على مستوى عال أمام محافل أخرى ، وبعد أن أصبحت مجرد ممثل لبلادى فأننى أعتقد أنه فى امكانى أن أتحدث باسم بلادى خاصة وأنا أمثلها تماما الآن . ويسرنى أن أسهم بواجبى وأن أحييكم باسم شعبى وحكومتي بمناسبة انتخابكم رئيسا للجمعية العامة ، وفى هذه الساعات الخطيرة ، ساعات النزاعات فى المجالات الدولية المختلفة والتى تتطلب بعد الرؤية من جانب الدول ، والطاقة الكبرى من جانب المناضلين ، فانا نجد هذا فى شخصيتكم ياسيدى الرئيس التى تكونت فى ظل النضال أثناء استقلال بلادكم ، ثم فى العمل الدائم والدؤوب من أجل تحرير شعوب العالم أجمع ، وانشاء نظام جديد منذ أن اضطلعتم بمهمتكم كوزير للخارجية للجزائر .

ومن الملائم أيضا بالنسبة لي ياسيدى الرئيس ان من بين واجباتي الأخرى فانه يتعين عليّ أن أحيى باسم شعب وباسم حكومتى ، البلاد الثلاثة الأعضاء الجدد في منظمة الأمم المتحدة والذين يأتون من قارات مختلفة ، وهم جرينادا وهي بلد شقيق من الناحية الجغرافية ، ذلك لأن التاريخ دائما ما يوحد بين الشعوب ، والمعروف أن هناك علاقات كبيرة من الناحية التاريخية بين شعوب أفريقيا وشعوب أمريكا اللاتينية ، ثم بنجلاديش التي لها ثقافة عريقة ، وغينيا بيساو التي حصلت على استقلالها بعد نضال طويل ، والتي قدمت فيه الكثير من الضحايا والشهداء الذين أشيد بهم هنا ، ويجدر بي أن أشيد هنا أيضا الى ذكرى أميكا كابرال . وبعد هذا الواجب يتعين عليّ أن أتحدث عن حقيقة دمرت بلدا في أمريكا اللاتينية وهي كارثة هندوراس حيث اجتاحتها أعصار دمر الكثير من المنشآت الحيوية ، وحيث اكتسحتها سيول جارفة بحيث أن مئات البشر قد ماتوا في المياه وآلاف البشر ماتوا في هذه الأحداث . ثم أن الزراعات أيضا قد دمرت بسبب هذه الفيضانات الكاسحة ، وكانت نتيجة ذلك الفقر والجوع .

ولا أود في كلمتي هذه أن أتوسع في جدول أعمال الجمعية العامة ، أو أن أستعرض مسائل يمكن أن نبدي رأينا فيها حينما ينظر في هذه المسائل في الجلسات ، أو في الجلسة العامة ، ولن أشير الا الى المسائل التي ضمنت ضمنا في مختلف اللجان التي سوف نناقشها في حوارنا ومناقشاتنا . وقد يكون ذلك تعبيرا مستخدما ونظرا لأنني استخدمته كثيرا ، فاني قد أكرره الآن ، وعليّ أن أكرره مرة أخرى ، وهو أن نقول أننا نعيش عصر انتقال لا يمكن أن نتصدى له الا اذا كان لدينا شعور تام وادراك تام بهذه التغيرات فمنذ عشرين عاما كان هناك واقع جديد حدث في التاريخ : تنظيم المجتمع الدولي الرامي الى أن يعيش في سلام وفي حسن جوار والذي يستهدف أيضا أن يستبعد استخدام القوة من معاملاته والعمل على الرقي باحترام الانسان وكرامته بعيدا عن أي تمييز ، واحترام حقوق الشعوب في تقرير مصيرها .

اننا نعترف ياسيدى الرئيس أنه بعد انشاء الأمم المتحدة كان هناك انتهاكات واضحة لهذه المبادئ ولهذه الأهداف وأن الحرب كوسيلة للتوسع من أجل الحصول على أراض جديدة واحتلال الأراضي بالقوة ورفض منح الشعوب حق تقرير المصير والظلم البشع والحكم العنصرى في جنوب افريقيا وفي روديسيا ، وطمس ثقافات الشعوب التي لها ثقافات أصيلة ، والتدمير الجماعي للشعوب

عن طريق الحروب الكيماوية ، واستخدام الجوع كوسيلة أو كسلاح ضد هذه الشعوب. ان كل هذا كان له أثر واضح ، ولكن هناك حقيقة واقعة وهي أن تنظيم المجتمع الدولي الذي تمثله الأمم المتحدة أنشأ رأيا عاما دوليا أصبح له ضغط واضح ، ولقد حال ذلك دون تفجر حروب جديدة كما حال ذلك أيضا دون سيطرة القوى الخاصة ومُن هذا من تحرير الشعوب المستعمرة التي أصبحت الآن دولا لها حقوقها التامة والتي نرى تعبيرها الواضح على أثر التخلي عن سياسة استعمارية سابقة كانت تمارس من قبل من جانب البرتغال في مستعمراتها الافريقية. ان الحضارة أصبحت الآن حضارة كوكبية ، انها حضارة الانسان ، حضارة جميع البشر ، على كوكب أصبح ضيقا وغير كاف ، هذا الكوكب أصبح هو المكانية الوحيدة للوجود .

ولا أريد في هذا الصدد أن أستعمل صورا فلسفية ، ولكنني أريد التحدث عن أمثلة قدمها اقتصادي مستنير وهو السيد روبر مكنمارا الذي قال في مؤتمر استكهولم أننا رحّل في مجال ضيق وثلاثة أرباع رحلتنا تدور في ظل المرض والجوع والفقر .

وبعد الفشل المتتالي الذي منى به العقد الأول للتنمية فان أزمة المواد الأولية التي أدت الى اجتماع الدورة السادسة الخاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة ، وكان اجتماع نبيل للغاية لما حظي به من مبادرات الرئيس بومدين رئيس الجزائر ، فان هذه الدورة استرعت الاهتمام الى أهمية قصوى وهي أن المجتمع الدولي يتطلب شيئا آخر غير الاجراءات المنفصلة. وانه يتطلب نظاما اقتصاديا جديدا دوليا ، وفي رأبي أن تلك بداية مرحلة جديدة ، بالنسبة للأمم المتحدة هي أن تعبر عن أمانى المجتمع الدولي .

ويتعين عليّ أن أعترف في هذا الصدد وبقلق ، أنه بدلا من جو التعاون والتنازل والثقة وانشاء هذا النظام الاقتصادى الجديد ، نجد أن الدورة الحالية قد انفتحت في جو التهديد وتبادلات الاتهامات ، وهذا أمر سلبي للغاية ، ذلك لأن التهديدات عادت تنقلب ضد أولئك الذين يطبقونها ، مثل ذلك مثل القنبلة التي تطلقها أيد عابثة غير حكيمة .

وفي المقام الأول فانه ليس من الصحيح أن نؤكد أن التدهور الاقتصادى وشل تنمية البلاد التي توصف بأنها البلاد الأكثر تأثرا ، مرتبط كلياً بارتفاع أسعار البترول . فقبل ارتفاع أسعار البترول كان هناك زيادة بنسبة ٤٠ ٪ في أسعار المواد الغذائية مثل القمح والسكر ومواد البناء

مثل الحديد والأسمت والآلات الزراعية ، والمنتجات المشتقة من البترول والسماد . ولئن الضحايا لم تكن البلاد الصناعية في هذه الحالة التي تحول المواد الأولية الى بلاد مصنعة ، ولكنها تانت الشعوب الضعيفة في العالم النامي ، هي التي عانت في صمت من صعوبات موازين مدفوعاتها .

وان عملية التضخم وتطورها لا يمكن أن تعزى فحسب الى ماسمى بأزمة البترول ، فان التضخم ظاهرة ترجع الى وجود نظام اقتصادى غير متزن ، وبالتالي فان الزيادة الضخمة في النفقات العسكرية وقروض السيطرة السياسية ، أوجدت هذا التضخم الذى صدر بعد ذلك الى البلاد الضعيفة اقتصاديا . فضلا عن ذلك فان النظام الذى وجد في بريتون وودز أوجد تنمية غير متفائلة جعلت الأغنياء يزدادون غنى ، وجعلت الفقراء يزدادون فقرا .

وفي نهاية المطاف فان ارتفاع أسعار الوقود لم يؤثر بنفس القدر على البلاد المتطورة التى تستهلك هذه المنتجات أو التي يوجد لها إنتاج يعاني من العجز ، لم تؤثر الأزمة على هذه البلاد كما أثرت على بلاد أخرى . فمثلا أثرت أزمة الطاقة على بلاد مثل اليابان ، في حين أنها لم تؤثر على بلد مثل الولايات المتحدة التي تعتمد على ١٢ ٪ فحسب من البترول الذى تستورده من الخارج . وأود أخيرا أن أشير الى أن منظمة البلاد المصدرة للبترول ليست منظمة سياسية ، ذلك لأنها تجمع بلادا لها أنظمة حكم مختلفة ولها أهداف اجتماعية متباينة ، انها ليست منظمة سلالية أو من جنسية واحدة ، بل يوجد بها أفريقيون وعرب ومن أمريكا اللاتينية ، وهي ليست أيضا منظمة لمنتجات البترول ، وليست هي بذلك جمعية لتقديم المساعدة . ولا يمكنها أن تتقدم بطلب مثلا الى الأغنياء لكي يساعدوا الفقراء ، انها مجرد منظمة للمصدرين ، وهدفها الأساسي هو الدفاع عن الأسعار التي لم تتفق خلال عدة سنوات مع التزايد المستمر في المنتجات الأخرى ، في حين أن المؤسسات والشركات التي كانت تستغل البترول كانت تشرى ثراء فاحشا .

وفي الرسالة التي وجهت الى الرئيس فورد للولايات المتحدة في نطاق البيان الذى ألقاه في بداية هذه الجمعية العامة ، فان رجل الدولة العظيم الذى يدور فنزويلا قال في رسالته هذه - وأنا هنا أنقل عنه " سوف أمضي الى تفسير سياسة الأوبك - أى منظمة الدول المصدرة للبترول - بأن هذه الدول تريد انشاء - تريد في إطار عالمي مثل الأمم المتحدة أن تتوصل الى اتفاق عادل ومنصف بين البلاد المنتجة للمواد الأولية ، وبين البلاد الصناعية حتى تجد تعويضات ملائمة ومقبولة بين الأسعار التي تدفع من أجل عمل الرجال والنساء في بلادنا الذين يعيشون في ظل الفقر ، والأسعار التي تدفع للموارد التي ينبغي الحصول عليها " ، (نيويورك تايمز ٢٥ أيلول / سبتمبر ١٩٧٤ - صفحة ١٩) .

ويوجد أيضا داخل مذامة الدول المصدرة للبترول مستويات مختلفة للتنمية ، فهناك بلاد تنتج ٨ مليون برميل في اليوم ، وهناك بلاد أخرى مثل الأنكادور تنتج ٢٣٠ ألف برميل يوميا ، وهناك بلاد تحول وقودها ، وهناك بلاد أخرى مثل الأنكادور لديها صناعة ضعيفة للغاية ، وبالتالي فانها تصدر الخام وتستورد المنتجات المشتقة ، وتدفع أسعارا إضافية للشركات الأجنبية وللـ دول الأجنبية .

وفي هذا الصدد فانني أود أن أؤكد بيانا أدلي به من جانب حكومتي منذ بعض الوقت فسي بيان وجه الى السيد الأمين يوضح ويؤكد أن الأنكادور بانتاج صغير يصل في المتوسط الى حد قليل ، ليس بها صناعات بترولية و ليس بها صناعات تحويلية كبيرة ، فانها لا يمكن أن تكون بلدا تستطيع تصدير رؤوس الأموال ، ولذا بالآخرى بلد نام يتطلب مساعدة اقتصادية في شغل قروض مواتية ، وفي حاجة الى مساعدة متزايدة بالنسبة لنقل التقنيات . ومع ذلك هناك حقيقة واضحة ، ولا يمكن لشخص أمين أن ينكرها ، ان زيادة أسعار البترول كان لها أثر خطير على الاقتصاد العالمي ليس فحسب عند صغار المنتجين الذين يصدرون أغلب الخام عندهم ويشتررون المنتجات المشتقة من هذا الخام من البلاد الصناعية والتي تفتقر الى البترول ولكن ان له أثره في كافة بلاد العالم ، وبصفة خاصة في البلاد التي ليس لديها بترول والتي اختل ميزان مدفوعها والتي اضطرب انتاجها بسبب عدم توفر السداد وما الى ذلك ، وبسبب تزايد التضخم ، وأخيرا فانه أثر أيضا على تلك البلاد التي سميت بأنها أكثر البلاد تأثرا ، ومن ناحية أخرى فان استثمار الأرباح التي يتم الحصول عليها على أثر بيع البترول في مؤسسات وطنية أو متعددة القوميات ، أو في أملاك عقارية في البلاد المتقدمة قد زاد من التضخم الذي زاد منه أيضا سباق التسلح في البلاد التي لم تكن تحصل من قبل على الأسلحة ، وان الرقم الاجمالي للنفقات العسكرية في العالم بلغ ٢٠٧٤٠٦ مليون دولار ، في حين أن الانسانية جابهت مجاعة مفرجة على المستوى العالمي .

وبالنسبة لهذه المشكلات التي تهددنا وهي مشكلة المجاعة ، ففي نطاق الأمم المتحدة ، وبطريقة أو بأخرى ، فان مؤتمري دوليين قد عقدا بشأنها ، وهناك مؤتمر سيعقد بعد فترة قصيرة وسوف أتحدث عنه فيما بعد ، وقد يغيب عن بالنا أن المؤتمر الخاص بقانون البحار ، والتي جرت مراحله الأولى في كارائاس في الصيف الماضي ، قد يغيب عن البال أن الهدف من هذا المؤتمر كان هو

ضرورة تأييد أن أعماق البحار والمحيطات ينبغي أن تستخدم من أجل أغراض سلمية ، وينبغي أن تستغل لصالح الإنسانية حتى تحول دون خطورة عدم التوازن الاقتصادي على اثر الاثراء الفردي من جانب بعض القوى دون القوى الأخرى . وهذا يتطلب أن أعماق البحار الواقعة تحت الولاية ينبغي أن تستخدم في صالح كافة البشر ، وليس في صالح الدولة الواقعة على سواحلها فحسب ، ومن ثم فإن هدف هذا المؤتمر كان هو وضع نظام اداري وقانوني يطبق على استغلال الثروات الهائلة في أعالي البحار من أجل مصلحة الإنسانية جمعاء .

ومع ذلك فإن اهتماما خاصا قد تحول بصفة خاصة حتى الآن حول تعريف الولاية الدولية وامتدادها وبالنسبة للحقوق التي يمكن أن تمارسها الدولة الساحلية على مياهها الإقليمية. وهذا يرجع للعمل السريع الذي قامت به القوى الكبرى والتي لها أساطيل صيد تقوم بعمليات سلب للثروة السمكية.

وفي نراكاس، وفيما يتعلق بامتداد الولاية الدولية، فإن اقتراحات تم إصدارها وأثر هذه الاقتراحات بناء يوافق على ١٢ ميل بحري، والموقف الثاني - وهو من سنة ١٩٧٢ - يوافق بحل مرحلي، على أن تكون المياه الإقليمية الى امتداد ١٢ ميل حيث تمارس السيادة التامة، ثم منطقة ملحقة، وهي ماسي بالرصيف القارى وتصل الى ٢٠٠ ميل. وحتى الآن لم يوجد اتفاق حول نوع الحقوق التي ينبغي أن تمارس على هذه المنطقة الملحقة، ولكنها لن تكون خاضعة تماما لسيادة الدول الساحلية، والموقف الثالث والأخير والذي أقرته بلادى والذي دافعت عنها منذ سنة ١٩٥٥ حتى ١٩٧٢ يقوم على حق الدولة الساحلية في أن تمد سيادتها الكاملة على المياه الإقليمية وفقا لطابعها الاقتصادي والبيئي والجغرافي، ووفقا للاحتياجات الاقتصادية لذاتها، ومن ثم ينبغي أن تمتد هذه المنطقة الى ٢٠٠ ميل بحري، ان امتداد المياه الإقليمية الى ٢٠٠ ميل بحري لن يكون له معنى ما لم يتم التعرف على القانون الذى ينبغي أن يمارس في هذه المنطقة، ولتجنب مثل هذه البلبلة فإن الاكوادور أدرجت في قوانينها أن مياهها الإقليمية تصل الى ٢٠٠ ميل بحري، وأنها تمارس تماما في هذه المنطقة سيادتها، ومن ثم يمكننا أن نخرج من ذلك أنه لا يمكن الاقرار بمبدأ الـ ٢٠٠ ميل بحري دون أن تكون هناك سيادة تامة عليها.

وان رئيس اكوادور في أحد خطباته - التي نقلتها احدى صحف الاكوادور يوم ٢٦ تموز/يوليه - أكد على أهمية المياه الإقليمية وأكد أيضا على أن الشخصية السيادية لأكوادور مستعدة لأن تواجه كافة القوى التي تتعرض للمياه الإقليمية، وهي مستعدة لاتخاذ كافة الاجراءات في مجال الولايات البحرية.

وان المؤتمر الأخير الذى عقد تحت رعاية الأمم المتحدة في بوخارست خاص بالسكان. وأن أهمية هذا المؤتمر الخاص في رأينا تمزى الى أنه استرعى الاهتمام الى أخطار التفجر السكاني، ودعى كل دولة الى أن تجد الوسائل الكفيلة بحل مشكلاتها، والواضح أن التفجر السكاني الذى يتم

في الوقت الذي تتناقض فيه الأغذية ، وتزايد فيه أسعار مواد البناء وما الى ذلك ، يعد خطرا يهدد الإنسانية ، ولئن أساس المشكلة ينبغي أن يقودنا الى تناول مشكلة التنمية ككل ، ان الدورة السادسة للجمعية العامة للأمم المتحدة حينما أدت على ضرورة اقامة نظام اقتصادى عالمي جديد ، حددت أهدافا مباشرة وأهدافا على الأمد الطويل ، أى للمستقبل ، وان الأهداف المباشرة عهد بها السيد الأمين العام الذى طلب اليه أن ينظم عطية عاجلة لمساعدة البلاد الأكثر تأثرا . أما الاجراءات الأخرى ، فقد عهد بها الى لجنة خاصة ينبغي أن تقدم للمجلس الاجتماعى والاقتصادى توصيات حول أسلوب ومدى الصندوق الخاص الذى سوف يستجيب للاحتياجات العاجلة بالنسبة للبلاد الأكثر تأثرا ، والذى سوف يكون هدفه النهائى أيضا أن يستجيب للاحتياجات العامة للتنمية . ان مشكلة التنمية مازالت تعرض لنا في كل اللحظات ، وان تحديها عاجل وأمام مثل هذا التحدى لا نستطيع أن نلعب باللمات مثل الأطفال ، ان التعاون والتكافل ليست مجرد كلمات تطلق في الهواء ، ولئننا متطلبات عمل ينبغي أن نأخذ بها .

وان ادانة البعض في هذا الصدد لا ينبغي أن يكون موضع اعتبار فى الآونة الراهنة ، والحقيقة التى تطرح علينا هي أن الدورة السادسة الطارئة للجمعية العامة للأمم المتحدة أعطتنا كمهمة أساسية أن ننشئ نظاما اقتصاديا عالميا جديدا ، ليس أى نظام ، ولكن يجب أن يكون هذا النظام عادلا وقائما على التكافل والتنسيق ، واننا نعلم أن البلاد المتقدمة والبلاد الصناعية تشهد أزمة فى الآونة الراهنة ، ونعرف أيضا أن البلاد التى حصلت على أرباح كثيرة بعد ارتفاع أسعار البترول لها الحق في هذه الأرباح ، لأنها كانت في الماضى تستغل وتنهب ثرواتها ، ولئننا نعرف أيضا أن المجموعتين اذا اتفقتا على استثمارات حذرة ومخططة في نطاق نظام اقتصادى أساسى فى البلاد الأقل حياوة والأقل تنمية ، فأعتقد أننا نستطيع أن نبعد تهديد الجوع الذى يهدد الإنسانية كلها ، ويمكن أيضا أن نطلق النظام الاقتصادى الجديد بنجاح تام .

ان الغالب ان هذا النظام الاقتصادى ينبغي أن يكون قائما على التكافل يعد أمرا مسلما به كما هو جلي وواضح ، ولئن من الحقيقى أيضا أن التكافل يعنى أن البلاد القوية من الناحية الصناعية ينبغي أن تتعلم كيف تعتمد على البلاد التى استغلتها من قبل ، وأن البلاد التى كانت تخضع للتبعية من قبل تريد أن تستبدل هذه التبعية بالاستقلال . ان التبعية هنا ينبغي أن تكون

مبادلة ، فمنذ الثورة الصناعية ، فإن النظام الاقتصادي ثان قائما ، أو ثل قائما على السيطرة ، وبالتالي على العلاقات الاستعمارية التي كانت تسمح باستغلال المواد الأولية وشراؤها بأسعار منخفضة ، في حين أن هذه الدول الصناعية كانت تباع منتجاتها بأسعار عالية .

أما النظام الجديد فينبغي أن يكون قائما على قدر الامان على امدانية تزويد الشعوب التي كانت مستغلة من قبل بوسائل تحويل موادها الأولية والوسائل التي تمكنها من أن تطور هياكلها الاقتصادية من أجل الاستفادة بصورة أفضل من ثروات أراضيها وثروات باطن الأرض وثروات بحارها المتاخمة .

ومع اقامة الاعتبار لكل هذا ، فاني أعتقد أن هذه الجمعية عليها دور هام يمكن أن تلعبه وقد يكون من المرجح أنه بدلا من أن نقوم بإجراء مناقشات عقيمة أو غير مثمرة ، أعتقد أنه ينبغي أن نسترشد بالعقل والتصور ، لكي ننشئ النظام الاقتصادي الجديد الدولي الذي سوف يمكن من قيام حياة كريمة وآمنة لانسانية تعاني من القلق .

وفي النهاية يا سيدى الرئيس ، اسمحوا لي أن أضيف ملاحظة شخصية وهو أنني أشكر نائفة المتحدثين الذين تحدثوا عني بكلمات طيبة حينما كنت رئيسا للدورة الثامنة والعشرين للجمعية العامة .

وبموجب القرار الذي اتخذته حكومتي فان تلك هي المرة الأخيرة التي سوف أتحدث فيها في مناقشة عامة في الجمعية العامة للأمم المتحدة كممثل للأكوادور، بالرغم من أنني مارس الآن مهامى حتى نهاية الدورة ، وفي خلال الشانين عشرة دورة السابقة فاني ناضلت مع آخرين ضد الاستعمار، ومن أجل تصفية الاستعمار ، وناضلت ضد العنصرية ، وناضلت من أجل تعزيز الأمن الدولي، وناضلت من أجل عدم العدوان .

وبالنسبة لي ولبلادى فقد تلقيت من جانب الجمعية العامة مدحا لم يحصل به أى شخص آخر، كما حدث ذلك من جانب اللجنة الخاصة ومن جانب اللجان الأخرى ، وثنت أول أكوادورى يرأس الجمعية العامة للأمم المتحدة، ولهذا السبب فاني لا أتحدث وقلبي مثقلا ، ولئنني أتحدث باحساس بالتواضع وبالشعور بالامتنان حيالكم جميعا .

وانني لأعقد أكبر الآمال على ماسوف تقومون به من عمل ، وأعتقد أن كل انسان له آمال يعقد ها ، وأنا شخصا كأي انسان لدي آمال أعقد ها ، وآمالي معقودة عليكم وعلى أعمالكم ، وانني لأؤمن ايمانا كبيرا بمصير المجتمع البشرى وأنه سوف يصل الى أهدافه وسوف يحقق مايسعى اليه من آمال كبار .

السيد / بوتولوه (جمهورية افريقيا الوسطى) (النلمة مترجمة من الفرنسية) :

السيد الرئيس ، بعد كثير من الأصوات التي تعالت من فوق هذه المنصة ، بتعبيرات وبلغات مختلفة لتهنئكم على انتخابكم بالا جماع لرئاسة هذا الاجتماع الموقر للجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة ، قد يبدو من غير المجد في مرحلة أعمالنا هذه ألا أترجم عن مشاعرنا التي سبق أن ترجمنا عنها من قبل ، وهي تهنئتكم باللغة .

وأنا ان أضم صوت دولتي الى هذه التحيات ، فاني على اقتناع تام بأنني لا أنهض بواجب تقييد ومجاملة دولية فحسب ، ولكنني أشيد وبفخر بالصفات الفريدة التي يتمتع بها شقيقي عبدالعزيز بوتفليقة الذي تربطني به أمور كثيرة ، لا أود أن أفصح عنها هنا ، حتى لا أجرح تواضعه الخرافي ، وحتى لا أرضي نفسي .

انكم يا سيدى الرئيس ابن الجمهورية الديمقراطية الشعبية الكريم والباسل ،
هذه الجمهورية التي تقيم علاقات ممتازة قائمة على التعاون الأخوى مع بلاد
جمهورية وسط افريقيا . ان هذه الجمهورية الجزائرية التي تحتل - دون ما شك -
بين الدول الطليعية مكانا حقا ، تستحق عليه اسم الدولة الثورية .

ان الثورة العنيفة والفعالة والتي تتمثل في أعمال ملموسة قام بها صاحب الفخامة جون بيكدل بيكاسا ، رئيس جمهورية وسط افريقيا مدى الحياه قام بها هو وحكومته منذ سنة ١٩٦٦ على غرار الجزائر ، ومن أجل مصلحة الشعب العامل في جمهورية وسط افريقيا .

ان انتخابكم الرائع يا سيدى الرئيس يعد انتصارا ذا جوانب ثلاث ، انتصار لسياسة عدم الانحياز التي تفخر بها بلادنا وتسعد بانتماها اليها والتي وصلت قممها خلال المؤتمر الرابع التاريخي بالجزائر في سبتمبر سنة ١٩٧٣ ، وهو انتصار للشعوب المغلوبة على أمرها ولا سيما الشعوب الافريقية - على الاستعمار والامبريالية والتفرقة العنصرية ، وكذا النضال من أجل الحرية والاستقلال . وهو انتصار شخصي في نهاية المطاف بفضل صفتكم المرموقة كرجل دولة ، وبسبب خبرتكم الواسعة للمشكلات الدولية ، وهذا في نظري يشكل عاملا وضمانا أكيدا لنجاح أعمالنا ، وفي انجاز مسئولياتكم الضخمة ، فاني أؤكد لكم يا سيدى الرئيس الاسهام الكامل والتعاون المثمر من جانب وفد جمهورية وسط افريقيا .

وأود أيضا أن أشيد هنا بسلفكم صاحب الفخامة السيد السفير / بنيتس من الاكوادور للاخلاص والكفاءة التي نهض فيها بمهمته الدقيقة حينما قاد الى نهاية طيبة أعمال الدورة الثامنة والعشرين والدورة الطارئة للجمعية العامة .

ان الجهود المحمودة التي يبذلها دون ملل وبشجاعة واصرار السيد الأمين العام لمنظمتنا ، صاحب السعادة السيد كورت فالد هايم منذ اضطراره بمهامه ، سواء من أجل التحرر الشامل للأراضي التي مازالت تحت السيطرة الأجنبية ، أو سواء من أجل صيانة أو اقرار السلام في العالم لهي جديرة باعجابنا .

ومن ثم فاننا لنعبر له هنا عن امتناننا العميق وعن تمنياتنا الطيبة في النجاح في انجاز هذه المهمة الشاقة .

ان وفدى لتأثر تأثرا بالغا بخبر الكارثة التي لحقت بهندوراس ، ويرجو وفد هذا البلد الصديق أن يقبل بأن ينقل الى حكومته وشعبه تعازينا الصادقة والمخلصة .

ان افتتاح هذه الدورة اتسمت بقبول ثلاث دول أعضاء داخل منظمتنا ، واننا لسعداء لأن نحبي وجود ممثلي بنجلاديش وجرينادا وجمهورية غينيا بيساو الشقيقة في هذه البقعة ، واننا نتوجه اليهم بتحياتنا الأخوية وبأمانينا الطيبة بالرغاء لشعوبهم .

سيدى الرئيس ان الدورة التاسعة والحشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة تدور على خلفية منصتها أحداث وتغيرات دولية هامة ، فالواقع أنه برغم الجهود الدؤوبة من أجل التوصل الى الانفراج الدولي فان عددا من النزاعات الدولية التي تستلزم الرجوع الى القوة لم يقل بعد . واننا نشهد عاجزين سباقا جنونيا نحو التسلح تتبعه دون ما توقف تأكيدات بالانفراج ووعود زائفة بنزع السلاح .

ان الموقف الاقتصادى الذى كان مدرا بالفعل في بعض أجزاء من العالم ولا سيما في البلاد النامية ، ما زال يتدهور بسرعة تبحث على الدوار تحت تأثير التضخم المتفشي الذى أحدثه الاضراب النقدي .

ان الهوية بين اعلان حقوق الانسان واعمال هذه الحقوق ما زالت مستمرة في الاتساع بطريقة لا يستهان بها في جنوب افريقيا . ووفقا لسياسة السلام والتمسك بالمبادئ الأساسية للأمم المتحدة ، فان جمهورية افريقيا الوسطى تولي أهمية قصوى للمشكلات المتعلقة بتمهية الاستعمار في افريقيا . وفي هذا المدد فان وفدى يعرب عن اغتباطه للتطور الحالي للأحداث في المستعمرات الواقعة تحت السيطرة البرتغالية ، واننا نود أن نغتنم هذه الفرصة لكي نهنى بحرارة حركات تحرر غينيا بيساو وجزر الرأس الأخضر وأنجولا وموزمبيق ، بل انتصارات الأخيرة التي توجت بنضالهم البطولي من أجل تقرير المصير والاستقلال .

ان الاطاحة بالنظام الفاشستي في كايتموكان حدثا كبيرا بالنسبة للنضال الديناميكي الذى يقوده القوميون الافريقيون .

ان هذا النضال مكن أولا من تحرير البرتغال نفسه من الديكتاتورية ، وفتح آفاقا جديدة من أجل تقرير المصير واستقلال المستعمرات .

ان وفدى لحلى اقتناع بأن الادراك السياسى الذى أثبتته ممثلو الحكومة الجديدة في لشبونة ، سوف يسهم الى النهاية من أجل اقرار مبادئ الاستقلال في موزامبيق وأنجولا وجزر الرأس الأخضر وكافة الاراضي الأخرى الواقعة تحت السيطرة البرتغالية .

وفي هذا الصدد فاننا تابعنا باهتمام كبير الاعلان الذى تم هنا يوم ٢٣ أيلول / سبتمبر سنة ١٩٧٤ ، من جانب السيد سواريز وزير خارجية البرتغال ، وكذلك برنامج العمل الجديد للحكومة

البرتغالية . واننا اعلى اقتناع بأن الوعود التي قدمت على هذا النحول تكون عبثا ، ونحن ان ندرك الجهود التي تمت منذ أبريل الماضي من أجل تحقيق هذا البرنامج ، فان حكومة جمهورية وسط افريقيا مستعدة أن تقيم مع البرتغال الجديدة علاقات دبلوماسية .

وفيما يتعلق بتصفية الاستعمار عن منطقة الصحراء المسماة بالاسبانية والتي تهم القارة الافريقية في المقام الأول ، مثلها في ذلك مثل الأراضي الأخرى الواقعة تحت السيطرة الأجنبية ، علينا أن نقول في هذا الصدد أن الحكومة الاسبانية ينبغي أن تغير موقفها . ان الحكومة الاسبانية رفضت وما زالت ترفض تطبيق مبادئ تصفية الاستعمار ، وبالرغم من القرارات العديدة التي اتخذتها الجمعية العامة التي دعت اسبانيا الى الاسراع بعملية تصفية الاستعمار ، ولا سيما بانسحاب قوات الاحتلال ، وعودة اللاجئين الى ديارهم وارسال بعثة رقابة تابعة للأمم المتحدة ، وبدء اجراء مفاوضات حول مشكلة سيادة هذه الأراضي ، الا أن اسبانيا تصر على أن تبذل ما في مجهودها لكي تبقي على استعمار هذه المنطقة .

ان مستقبل هذه الأراضي طرح دائما مشكلة السيادة ، وان جمعيتنا هذه نصت دائما على ضرورة اجراء مشاورات بين البلدين المعنيين ، وهما المغرب وموريتانيا ، وان وفدي ليعرب عن اعتباطه بأن هذين البلدين الشقيقين الذين يثقان في حكمة واقتدار المحافل العليا في منظمنا ، قد قررا بالنسبة للنزاع القائم بينهما وبين اسبانيا ، أن يعرضا المشكلة على محكمة العدل الدولية ، ان حكومة وسط افريقيا تقدم تأييدها بلا تحفظ الى هذا الموقف الحكيم ، الذي اتخذته المغرب وموريتانيا ، وهما البلدان اللذان تقيم معهما بلادى علاقات أخوية ، وترجو أن تفعل الجمعية العامة كل ما في امكانها من أجل اعمال الاجراءات بحيث يفسر ميثاق منظمنا تفسيراً صحيحاً وبلا زيف .

ولقد لاحظنا فضلا عن ذلك وبرضاء بالغ البيان الذى صدر منذ بضعة أيام في هذه المنصة من جانب السيد وزير الخارجية الفرنسية صاحب الفخامة السيد سوفانارج ، وعبر فيه عن ارادة حكومته في منح الاستقلال لجزر الكور ، ان هذا العمل الذى لا يد هشنا أبدا يندرج تماما في الخط السياسي الذى اتبعته فرنسا منذ الجنرال ديغول . ولا يسعنا الا أن نعبر عن اعتباطتنا مع شعب جزر الكور .

ان مثل الثورة الأخيرة في الأحداث في البرتغال ينبغي أن يكون درسا لأنظمة الأقلية والعنصرية

في جنوب افريقيا وفي روديسيا ، حيث كرامة الرجل الملون ما زالت مدنسة حتى الآن .
ان جمهورية افريقيا الوسطى تعرض على أن تؤكد هنا استنكارها التام للسياسة البشعة للفصل
العنصرى ، وترى أن رفض أنظمة بريتوريا وسالزبورى الاستجابة للنداءات الدولية يشكل تحديا
للمجتمع الدولي . ومن الواضح أن رياح الحرية التي تهب على افريقيا لا يمكن أن تفلت منها جنوب
افريقيا .

اننا لمقتنعون تماما بأنه من الملح بمكان اتخاذ اجراءات فعالة من أجل تمكين منظمة الأمم
المتحدة من القيام بدور أكبر فاعلية في القضاء على التفرقة العنصرية في جنوب افريقيا .

ولهذا فاننا نعرب عن اغتباطنا للقرار الذى اتخذته الجمعية العامة يوم ٣٠ ايلول / سبتمبر سنة ١٩٧٤ بالأغلبية الساحقة لأعضائها ، وأومت مجلس الأمن بأن يبحث العلاقات بين منظمة الأمم المتحدة وجنوب افريقيا ، مع اقامة الاعتبار للانتهاك المستمر من جانب هذه الأخيرة لمبادئ الميثاق والاعلان العالمي لحقوق الانسان .

وبالنسبة للبيئة فان السيد موريس سترونج حينما كان أمينا عاما لمؤتمر الأمم المتحدة للبيئة أعلن يوم ٢٣ آب / أغسطس سنة ١٩٧١ في أديس أبابا ما يلي :

” ان منظمة الأمم المتحدة لا يمكن أن تحرز سوى النجاح الذى يمكنها أعضاؤها من احرازه ومن ثم فانها لا يمكن أن تكون فعالة الا بالقدر الذى يتمناه لها أعضاؤها ، ولا يمكن أن تكون قوية الا اذا كانت الادارة السياسية للحكومات تؤمن هذه القوة . وانني لمقتنع بأنه بقبول تحدى البيئة ، فان منظمة الأمم المتحدة سوف تجد بذور عظمتها المقبلة ، وأن هذه البذور سوف تنمو في أرض تطلب أن تنقذ من أجل مصلحة الأسرة الانسانية . ”

والواقع أن حكومة وسط افريقيا تدرك أن هناك ترابطا أكيدا بين البيئة وبين التنمية ، وتدرك أن أى مدخل لمشكلة البيئة ينبغي أن يشمل بالضرورة كافة جوانب الحياة الانسانية ، ومن ثم فاننا نعتقد الأمل على أن عقد مكافحة العنصرية والتفرقة العنصرية ينبغي أن يسمح الى الأبد من جنوب افريقيا كافة عناصر التلوث في الكرامة الانسانية ، سواء كانت تسمى بالفصل العنصرى أو بالتفرقة العنصرية ، أو بفورستر أو بايان سميث .

ان أزمة الشرق الاوسط تشكل منذ أكثر من ربع قرن احدى النقاط المدرجة في جدول أعمال الجمعية العامة ، وفي جمهورية افريقيا الوسطى ، فاننا نحس برضى نسبي لتوقيع اتفاقات فصل القوات العسكرية في سيناء وفي مرتفعات الجولان وفي هذه المناسبة فاننا نعرب عن أملنا في قادة البلاد المعنية مباشرة لحكمتهم ولروح المصالحة . ان هذه الاتفاقات للفصل العسكرى تشكل في نظرنا خطوة أولى نحو الجلاء عن الأراضي العربية المحتلة ونعو الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني . وفي هذا الصدد فاننا نعرب عن اغتباطنا لادراج المسألة الفلسطينية في جدول أعمال الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة . واننا نعلق كثيرا من الأمل على نتائج المداولات التي ستجرى حول هذه النقطة .

ولكن بمجرد أن بدأ اتخاذ الخطوات الأولى نحو حل لأزمة الشرق الأوسط ، تفجرت أزمة قبرص بدورها ، فأضربت النار مرة أخرى في شرق البحر المتوسط . ان المأساة التي نعيشها في قبرص هي مأساة جاليتين مضطرتين الى أن تعيشا معا ، ولكنهما لم تنجعا في الاتفاق حول أسلوب العيش في سلام ووثام . ان أخطار خطر في هذا النزاع يكمن مرة أخرى في تدخل القوى الأجنبية فـ في الشؤون الداخلية للجزيرة . ان هذه الأحداث تعرض للخيار استقلال ووحدة أراضي هذا البلد وتشكل بذلك تهديدا كبيرا للسلام والأمن الدوليين . ان أملنا هو أن جميع الأطراف المعنية في هذا النزاع ينبغي أن تتوصل الى حل عن طريق التفاوض يؤمن الاستقلال والسيادة ووحدة الأراضي في قبرص .

لقد مضى عامان منذ توقيع اتفاقات باريس دون أن يستقر السلام في الهند الصينية ، وان وفد جمهورية أفريقيا الوسطى ليسجل بمرارة انعدام الرغبة لدى الأطراف المعنية في هذا النزاع لتطبيق أحكام اتفاقات باريس التي تنص على تسوية سياسية . اننا مازلنا على اقتناع بأن السلام في فيتنام لن يكون سوى نتيجة لاحترام تطبيق هذه الاتفاقات وهي اتفاقات باريس .

أما بالنسبة لكمبوديا فان جمهورية وسط أفريقيا ما زالت تؤيد الحكومة الملكية للاتحاد الوطني في كمبوديا التي يرأسها الأمير نورودم سيهانوك ، واننا مازلنا أيضا نؤيد الجهود الرامية الى إعادة الحقوق المشروعة لهذه الحكومة في الأمم المتحدة .

اننا نلاحظ بقلق أن أى تقدم لم يسجل في الحوار بين كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية ، واننا مازلنا نقتنع بأن الوسيلة الأكثر واقعية لتسوية المشكلة الكورية سلميا هي — وما زالت — مواصلة الحوار وتوسيع المبادلات والتعاون بين شطري كوريا بهدف تنشيط توحيد البلاد في ظل الاستقلال والسلام ووفقا للاعلان الذى أقر خلال الدورة الثانية والعشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة .

ان حالة التعاون الدولي بين البلاد الصناعية وبلاد العالم الثالث أبعد من أن تكون مرضية ، وكما أعلننا هنا منذ سنتين أقول " بالنسبة للبلاد ذات الدخول الضعيفة ، فان الهدف الالهم ما زال يكمن في التقدم الاقتصادى والاجتماعي بالنسبة لشعوبنا ، وتلك أولى الأولويات بالنسبة لنا " . ولهذا فمنذ أن اعتلى الرئيس جون بدل بوكاسا مقاليد الأمور في بلادنا يوم أول كانون الثاني /يناير سنة ١٩٦٦ ، فانه قد صرح دون ما لبس أو غموض " لا يمكن تخذية الشعوب بالسياسة " .

وانطلاقاً من ذلك فجمهورية أفريقيا الوسطى ، وهي التي تسمى "بسويسرا افريقيا" لا تكف عن نشر السلام والدعوة اليها أولاً مع جيرانها المباشرين ، وثانياً مع العالم أجمع . وان قداسة البابا بولس السادس أطلق على رئيس جمهوريتنا السيد بدل بوكاسا اسم "داعية السلام" حينما استقبله في آب / أغسطس سنة ١٩٧٠ ، ان هذا السلام تحتاجه جميع دول العالم الصغيرة والمتوسطة والكبيرة والغنية والفقيرة لكي تحقق نموها في إطار من الرخاء والتقدم .

ولهذا فان جميع المراقبين المتيقظين والذين لديهم احساس بالموضوعة يؤمنون بالسياسة الخارجية والداخلية التي ينتهجها الرئيس بوكاسا ، خاصة وأنها تقوم على استراتيجية أصيلة لتنمية كافة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في بلادنا ، واننا نحن في جمهورية أفريقيا الوسطى متمسكين بتحقيق سياستنا وننادي بحق كل الدول في استخدام ثرواتها الطبيعية وتحقيق سيادتها عليها .

ولكن الجهود التي لم تكف عن بذلها في عملية بوكاسا والتي تنشر أصداءها خارج حدودنا عوّقت بسبب ظواهر طبيعية ، وهي موقف بلادنا التي لا تقع على ساحل والبحيدة بحوالي ١٥٠٠ كيلو متر عن المحيط الاطلسي من ناحية وعن البحر الأحمر من ناحية أخرى . ولهذا فان رئيس جمهورية وسط افريقيا في رسالته الى الأمة سنة ١٩٧٤ ، أعلن أن سنة ١٩٧٤ هي السنة التي ينبغي أن تخرج فيها جمهورية وسط افريقيا من قوقعتها .

وفي هذا الصدد فان جهودنا ترمي الى تحديد هذا الهدف ، واننا لمتأكدون بأنها سوف تتوج بنجاح بفضل مساعدة البلاد الصديقة لجمهورية أفريقيا الوسطى . والى جانب هذه المحبوبات الكبرى التي تعود الى وضعنا كدولة غير ساحلية ، لا بد أن نضيف أيضاً المحاولات الماكرة والخبيثة الرامية الى خلق بلاد جمهورية وسط افريقيا . فرغم القرارات السديدة التي اتخذتها منظماتنا ، وبرغم القرار ٣١٦٩ حول الاجراءات الخاصة المتعلقة باحتياجات البلاد النامية التي لا تقع على السواحل . فانه من حقنا أن نتساءل عما اذا كنا قد اخترنا أن نكون هنا وأن نكون بلداً بلا ساحل وأن نعيش كذلك ؟ أين اذن واجب التضامن الذي لم تكف عن المناداة به في كافة المحافل الدولية والاقليمية . اننا نعترف في جمهورية وسط افريقيا أن الأمم المتحدة ينبغي أن تستخدم كل نفوذها لدى كافة الوكالات المتخصصة للقروض والتنمية من أجل تشجيع مساعدة أكبر للبلاد غير المحظية ، ولا سيما البلاد التي لا تقع على سواحل ، ومنها بلادى - جمهورية وسط افريقيا - .

وفي هذا السياق فاننا نولي أهمية قصوى للتنفيذ السريع ، للطريق الذي يمر عبر افريقيا والذي يخدم جمهورية وسط افريقيا ويشكل احدى العناصر الأساسية لدعم الوحدة الافريقية . ولكن تحقيق هذا الخط الحديدي الذي ينبغي أن يصل بنجى عاصمة جمهورية وسط افريقيا بالكرون ، يمسد عنصرا حيويا بالنسبة لاقتصادنا الوطني .

واننا لسعداء أنه بعد التردد والمناورات التي ليس لها مبرر سوى سوء النية ، فان بعض المؤسسات المالية الدولية وبعض دول الصداقة ، آمنت في نهاية المطاف بصحة موقفنا في هذا المجال ، وبدأت تهتم بانجاز هذا المشروع .

كيف لا نهتم بتنمية بلد مثل جمهورية وسط افريقيا وهي بلد مليئة بالموارد الطبيعية الهائلة وتفتح أبوابها لكافة المستثمرين العامين والخاصين أينما أتوا .

واخيرا نود أن نندد مرة أخرى باتجاه سيء لبعض البلاد المسماة بالصديقة والتي في أغلب الأحيان لا تريد أو لا تستطيع أن ترد على التزام التضامن الدولي وتلجأ الى علل غير مبررة تقول بأنها لا تستطيع أن تقدم المساعدات لبلادنا دون أن تحصل مسبقا على موافقة قوة كبرى تقيم معها جمهورية وسط افريقيا علاقات ممتازة في كافة المجالات .

واننا نعتقد أن هذه البلاد تعتقنا وتتجاهل أن جمهورية وسط افريقيا بلد ذات سيادة وحر ومستقل ومسئول عن مصيره .

اسمحوا لي أن أشير في هذا الصدد الى ما نشعر به من خيبة أمل عميق ازاء بعض البلاد الشقيقة والصديقة والتي بدلا من أن تقوم بواجبها في مجال التضامن الدولي ، تباعدت عنا وكان عليها أن تقدم لنا مشاعر امتنانها حتى ولو كانت رمزية ، خاصة ونحن في أمس الحاجة الى ذلك .

من هذه المنصة أعلننا يوم ٣ تشرين الاول / أكتوبر سنة ١٩٧٣ ما يأتي " في أيامنا هذه فان أفكار السلام والأمن والتنمية والتعاون المتعدد الأطراف للمدى الواسع تصادف تأييدا وتقديرا من عدد متزايد من البلاد . ان الظروف الواقعية القائمة والعلاقات التجارية والاقتصادية الدولية ، يمكن — ونحن على يقين من ذلك — أن تصبح عاملا لصيانة السلام ولدعمه ، وكذلك لصيانة التقدم الاقتصادي والاجتماعي لكافة الشعوب " .

وفضلاً عن ذلك فإننا نعبر عن الرغبة الحارة في أن منظمنا ينبغي أن تضم البلاد ذات الاقتصاد المتطور والبلاد النامية في شبكة تعاون في المجالات الاقتصادية والتجارية والتقنية . وبهذا فإننا كنا نعتقد أن منظمنا سوف تسهم إلى حد كبير في عالمنا المتغير والمليء بالمفارقات ، تسهم بتغيير الوضع الانساني ، ذلك لأن مثل هذه المظالم لا تتبع لأحد وتتبدى يومياً في تطور معدلات التبادل التجاري السائد في البلاد المتخلفة والتي لديها امكانيات هائلة لا تستطيع استخدامها .

ولكى تدركون يا سيدى الرئيس فرحتنا فإننا نحبي مرة أخرى المبادرة التي اتخذها صاحب الفخامة الرئيس هواري بومدين رئيس الجمهورية الديمقراطية والشعبية الجزائرية ، حينما دعاني لأول مرة الى عقد الدورة السادسة التاريخية والتي خصصت لدراسة المسائل المتعلقة بالمواد الأولية والتنمية . وكما نعرف جميعاً فإن الدورة السادسة للجمعية العامة كانت حدثاً ذا مدى كبير ولله أبعاد ضخمة ، ولقد توجت باقرار وثيقتين لا تخفى أهميتهما على أحد ، وهما اعلان مبادئ وبرنامج العمل الذى يدور حول اقامة نظام اقتصادى جديد .

ان هذه الدورة الجديدة أرسى من أجل مصلحة المجتمع البشرى كله ، أسس تعاون اقتصادى حر بين أمم مستقلة وصاحبة سيادة . وبالتالي فإنها أسهمت في وضع نهاية للموقف الاقتصادى المؤلم الذى ساد بعد الحرب والذى تميّز بتدهور معدلات التبادل التجارى وبالتوسع وعمق الهوة بين البلاد الفنية والبلاد الفقيرة ، وهى هوة تشكل على المدى الطويل تهديداً للأمن وللسلام العالميين .

بالرغم من النتائج الهامة التي تم التوصل اليها خلال الدورة الخامسة ، فإن عالمنا لا يسع إلا أن يتساءل اليوم حول مدى قابلية هذا النظام للحياة ، هل هذا النظام يصلح للعدالة الاجتماعية ولتشجيع التقدم بالنسبة للجميع ويحول في نفس الوقت دون حدوث تغيرات وانقلابات في التوازن السياسى العالمى ؟ ان القلق الذى يشعر به الرأى العام العالمى سببه عجز المجتمع الدولى عن الوفاء بالاحتياجات الأولية لشعوب الكوكب الأرضى . ان برنامج الاغاثة العاجلة الذى أقرته الدورة السادسة للجمعية العامة والمبادرات المتعددة القومية والحكومية تشكل مظاهر مشجعة للتضامن الدولى . ونرجو جميعاً أن تنطلق كل هذه البرامج الجديدة وأن تؤيد من أجل معدل من التنمية يمكن قبوله ويمكن الحفاظ عليه في السنوات القادمة .

ليس من الجدى حقا أن بعض البلاد بدلا من أن تعرف كيف تسيطر على التضخم الذى تعاني منه بلادنا كل يوم نتائج سيئة ، لا تعرف كيف تبني نظاما اقتصاديا جديدا يكون في خدمة المجتمع الانساني كله ، وتزعم أن سعر البترول هو السبب الأساسي في الأزمة الحالية .

ان هذه الأزمة - علينا أن نعتقد ذلك باخلاص - لا يمكن أن تحدث في اطار مصين ، ولا يمكن أن يتغلب عليها الا بناء على خطة اقتصادية عالمية وهذه الخطة تعني المجتمع الدولي كله ، وبصفة خاصة العالم الثالث الفقير الذى مازال متأثرا بالظروف الاقتصادية الحالية .

وفي الختام ، فاننا ينبغي أن نعيد النظرة - ليس في السياسة الاقتصادية ، ولكن في الاقتصاد السياسي كله . اننا في حاجة الى ايجاد مبادئ جديدة للاقتصاد السياسي ، وعلينا أن ننشئ نظاما جديدا اقتصاديا يمكن أن يلبي رغباتنا . وحتى يتم هذا التغير ، فان الأمم المتحدة ينبغي أن تكون أكثر فاعلية . والواقع أن منظمنا لا تعمل كما كنا نرجو لها ، وكذلك هناك ضرورة لاعادة النظر في الميثاق ، وقد أصبح ذلك مبررا بسبب التيار الديموقراطي الذى يسود حاليا العلاقات الدولية .

ان كثيرا من الدول التي كانت في سنة ١٩٤٥ مستعمرة ثم استطاعت بعد ذلك الانضمام الى ميثاق الأمم المتحدة منذ حصولها على الاستقلال ، هذه الدول تناضل حاليا من أجل مراجعة الميثاق ، وفي مجتمع دولي مثل مجتمعنا هذا ، يتكون من دول متباينة لديها هياكل قانونية وأوضاع سياسية تعكس الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ، لا يمكن فرض نظام دولي لم يعد يمثل مجتمعا انسانية .

ان جمهورية وسط افريقيا لا تعتبر أن الميثاق وثيقة مقدسة لا يمكن المساس بها . ان تطوور الأحداث منذ العمل بالميثاق يتطلب إعادة ومراجعة لهذا الميثاق . ان جمهورية وسط افريقيا تعرب عن اعتباطها لادراج هذه المسألة في جدول أعمال هذه الدورة ، ومستعدة لأن تدرس باهتمام بالغ وفي اتجاه بناء الاقتراحات التي ترمي الى إعادة النظر في الميثاق .

لقد استرعت اهتمام هذا المجلس العظيم حول - مشكلات الساعة الخطيرة التي تهمنا جميعا والتي تعرض السلام العالمي للخطر ، ان حلولها ترتبط بتمسك كل منا بالاحترام التام للمبادئ الواردة في الميثاق في روح من التفهم والاحترام المتبادل .

واذا كنت لا آمل في حل هذه المشكلات كلها خلال هذه الدورة ،فانني آمل على الأقل أن
تخرج روحا جديدة وأن ينبثق ضوء من الأمل يمكن أن يعيد البهجة الى العالم حتى يكون غـد
مشرق ، وشكرا سيادة الرئيس .

(رفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٥)